رهن ارادتها · وكلما رغب نائب في مناقشة بعض القضايا التي تمس جوهر النظام ، او عمل المصارف ، او العلاقات الخارجية ، تصدت له الاوليغارشية وثبطت من عزيمته · وهي تتبع اسلوبا ماهرا في الهيمنة على اعضاء البرلمان والحكومة ، وفي ترويضهم وتوظيفهم لخدمة مصالحها · انها تسيطر على معظم الشركات الكبرى ذات النفوذ الواسع · وكلما توسمت خيرا في نائب جديد وجهت اليه سهام الترغيب والاغراء وعرضت عليه عضوية مجالس الادارة في شركاتها · بل انها تكافئه احيانا (وخصوصا عندما تتثبت من كفاءاته وتتلقى خدماته) بترفيعه الى رئيس لمجلس ادارة احدى الشركات · وكل ذلك مقابل تعويضات مالية مغرية · و٨٢ ٪ من نواب البرلمان السابق كانوا اعضاء في مختلف مجالس الادارة ·

وفي سويسرا حكومة ، تسمى المجلس الفدرالي ، مكونة من سبعة اعضاء تنتخبهم الجمعية الفدرالية (البرلمان) في بداية كل دورة تشريعية · ويتناوب السبعة على الرئاسة ونيابة الرئاسة · ويعتبر رئيس المجلس الفدرالي رئيسا للاتحاد السويسري · وليس للرئيس صلاحيات خاصة · انه يتولى تمثيل الاتحاد في الداخل والخارج ويدير جلسات المجلس · والحكومة ليست مسؤولة امام البرلمان ، ولا يمكن اسقاطها خلال الدورة التشريعية · انها تستمد فترة بقائها من عمر البرلمان ·

وهل يطلب من الوزير ، قبل انتخابه او بعده ، مؤهلات او كفاءات معينة ؟ يطلب منه ان يلتزم الصمت الطويل ، فلا يتدخل في المناقشات العامة الا بحكمة وحذر ، ولا يبدي اي رأي او يقدم اي اقتراح من شأنه عرقلة مخططات الاوليغارشية المهيمنة · المطلوب منه ، باختصار ، ان يكون انسانا مغمورا وطيعا لا لون له ولا طعم ·

☆ ☆

ذلك هو الوجه الحقيقي للديموقراطية السويسرية · والفئات اللبنانية المغرمة بالتجربة السويسرية تصر على نقلها الى لبنان لانها تمكنها ، باسم الديمقراطية والحرية ، من توسيع حلقة امتيازاتها ، وستر عوراتها ، وتسخير الدولة لتحقيق مآربها · واذا كانت تظن ان اروع ما في هذه التجربة ليس النظام السياسي والاجتماعي وانما التزام الحياد ، فهي واهمة ، لان حياد سويسرا فقد فضائله منذ زمن وتحول الى اداة ووسيلة لخدمة مصالح الطبقة الحاكمة ·